

تصور مقترح لتقييم وتحكيم المقال العلمي في مجلات العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجزائر
A suggested conception for evaluating and arbitrating the scientific article in humanities
and social sciences journals in Algeria

حاروش نورالدين ، جامعة الجزائر3 harrouche.noureddine@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2023/06/10

تاريخ القبول: 2023/05/25

تاريخ الاستلام: 2023/01/13

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة مقومات البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ومناهجه، وكذا كشف الصعوبات والعراقيل التي تواجه الباحث في هذا المجال، وتفسير بعض العراقيل التي تواجه نشر المقال العلمي في مجلات العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجزائر سواء تعلق الأمر بالمحكم أو برئيس تحرير المجلة وحتى بمعايير التقييم. من النتائج المتوصل إليها وبناء على المعالجة العلمية لهذا الموضوع تبين لنا أن معايير التقييم الحالية ليست كفيلة بالحكم على قبول أو رفض المقال للنشر كون هذه المعايير وصفية وشكلية، لذا تم تقديم نموذج بديل للتقييم من شأنه تجاوز قصور النموذج الحالي. **الكلمات المفتاحية:** المقال العلمي، مناهج البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، معايير التقييم، نموذج تقييم المقال العلمي. **تصنيف JEL : B4.**

Abstract:

This research paper aims to identify the foundations of scientific research in the field of humanities and social sciences and its methods, As well as revealing the difficulties and obstacles facing the researcher in this field, and explaining some of the obstacles facing the publication of the scientific article in the journals of human and social sciences

The results reached based on the scientific treatment of this subject, it became clear to us that the current evaluation criteria are not sufficient to judge the acceptance or rejection of the article for publication, since these criteria are descriptive and formal. Therefore, an alternative evaluation model was presented that would overcome the shortcomings of the current model.

Keywords: scientific article, research methods in the humanities and social sciences, evaluation criteria, scientific article evaluation model.

Jel Classification Codes: B4.

* حاروش نورالدين

1. مقدمة:

يمثل البحث العلمي الطريق الأمثل لتقدم الشعوب وتطورها وحل المشكلات التي تعاني منها البشرية في شتى المجالات. ويعد البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية من أهم وأعقد أوجه النشاط الفكري، لذا تعمل الجامعات ومراكز البحث على تدريب وتأهيل الباحثين من طلاب وأساتذة لتمكينهم من اكتساب مهارات بحثية تجعلهم قادرين على إضافة معرفة جديدة إلى رصيد الفكر الإنساني من خلال جمع وتقييم المادة العلمية وعرضها بطريقة علمية سليمة، بإتباع طبعاً الأساليب الصحيحة للبحث وإصدار الأحكام النقدية وهي الميزة الأساسية للدراسة الأكاديمية.

هذه التعقيدات تضاف إليها عراقيل أخرى تتعلق هذه المرة بنشر المنتج العلمي أو لنقل المقال العلمي ببساطة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، والسبب في ذلك قد يعود إلى طبيعة المحكمين، أي قرار المحكمين في قبول أو رفض المقال، وذلك لعدة اعتبارات منها عدم التخصص وقلة الاهتمام والدراية بمجال وموضوع المقال، أو تلاعب رئيس التحرير كونه صاحب السلطة في توزيع وإسناد المقالات للتحكيم، إذ يمكن أن يفقد أخلاقياته المهنية ويستعمل المحاباة والمحسوبية وعليه يمكن في النهاية رفض مقالات لا يجب أن ترفض ونشر مقالات لا يجب أن تنشر و المحصلة النهائية هي فشل البحث العلمي وتعميم الأخطاء والمغالطات على نطاق واسع.

أنشأت الجزائر في السنوات الأخيرة منصة الكترونية ASJP لنشر المقالات العلمية وفق شروط علمية معروفة عالمياً، بحيث يتطلب أولاً من الباحثين والأساتذة والطلبة التسجيل في هذه الأرضية ومن ثم إرسال المقالات التي يريدون نشرها من خلالها ووفقاً لضوابط شكلية وعلمية ومنهجية تخص كل مجلة، كما قامت الوزارة بتقييم محتوى المجالات العلمية و من تم تصنيفها ضمن صنف "ج" و"ب"، وهو تصنيف يخص مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

يعرض رؤساء تحرير هذه المجالات على الأساتذة صفة المحكم وهي مهمة طوعية، وتشتترط في المحكمين أن يكونوا من صنف الأستاذية، وعند إرسال المقالات العلمية يقوم رئيس التحرير بإسناد وتوزيع المقالات على المحكمين حسب الاختصاص، مع عدم كشف اسم صاحب المقال "الإغفال" وبعد عملية التحكيم "محكمين لكل مقال"، يتم إصدار قرار التحكيم من طرفهما بقبول أو رفض المقال للنشر.

هذه العملية تبدو عادية ومنطقية ولكن غير العادي وغير المنطقي هو الخروج عن الجانب الأخلاقي والعلمي في العملية، فقد نجد المحكم يقوم بتحكيم مقال ليس ضمن اختصاصه وميوله وبذلك فقراره خاطئ مهما كان لأنه أصدر حكماً عن جهل، أو يصدر قراره وفق ميولاته الشخصية وقناعاته الإيديولوجية وغيرها، أما رئيس التحرير فقد يلجأ إلى المحاباة والعلاقات الشخصية فيكشف للمحكم صاحب المقال ويسنده لمن يقدم له التقرير الإيجابي، كما يمكن أن يكشف لصاحب المقال المحكمين وما عليه إلا... ويمكن لرئيس التحرير أن يقدم وعد بالنشر دون أن ينشر المقال أو حتى يعرض على التحكيم، خاصة بالنسبة لطلبة الدكتوراه الذين تعترضهم مشاكل في نشر المقالات العلمية التي هي شرط أساسي لمناقشة الرسالة...

فالظروف والعراقيل والصعوبات التي رأيناها أنفاً في المقال العلمي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية تضاف إليها العوامل الإنسانية لتجعل من نشر المقال العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجزائر رهينة الأهواء والمزاج والسلطة؟

من أجل توضيح الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة ارتأينا معالجة هذا الموضوع الذي يبدو للوهلة الأولى أنه عبارة عن حكم مسبق على رؤساء التحرير والمحكمين كونهم الفاعلين الرئيسيين في عملية النشر وموضوعية النشر والقيمة المضافة للنشر وغيرها، لكن لا نوجه أي حكم مسبق أو اتهام هؤلاء فمن يعمل وفق أخلاقه العلمية والمهنية سواء كان محكماً أو رئيس تحرير فنحن ندعمه ونطالبه بمواصلة عمله والتفاني فيه، بينما موضوعنا موجه أساساً لمن يتلاعب ولا يحتكم إلى ضميره المهني وأخلاقه العلمية ويعمل بمزاجه ويفرض سلطته، لان الشجاعة العلمية والحرية الأكاديمية تدفعنا لكشف ملامسات هذه السلوكيات وإيجاد حل لهذه الإشكاليات.

لذلك أردنا أن تكون إشكالية بحثنا هذا كما يلي:

ما هي الأسباب الحقيقية وراء ظهور وتنامي ظاهرة اللامبالاة وغياب الأخلاق المهنية في نشر المقال العلمي سواء من طرف المحكم كونه طرفا أساسيا في العملية، أو رئيس التحرير من خلال سلطته في إسناد وتوزيع المقالات للتحكيم ومسؤوليته العلمية والأخلاقية في ذلك؟ وهل نموذج التقييم الحالي كفيلا يبرز المقالات وإعطائها الصبغة العلمية؟
أهمية الدراسة:

تختلف سياسة التحكيم من دورية لأخرى من حيث عدد المحكمين وطريقة اختيارهم في كل دورية، ومن حيث القيمة العلمية التي يجب أن تضيفها الأبحاث وطبيعة المعايير التي يحتكم إليها لقبولها للنشر والاعتماد. لذا فالاهتمام بضبط عملية تحكيم الأبحاث وفق قواعد ومعايير محددة وواضحة ومعروفة للباحث وللمحكم أيضا، تعد من أهم الأولويات التي تتكفل بها هيئة تحرير الدوريات والمشرفين عليها

أهداف الدراسة:

- ✓ إبراز دور عملية التحكيم في ضبط وضمان الجودة العلمية للبحوث، وفي إكساب الدورية الشخصية المميزة لها دون غيرها من الدوريات (خصوصية الدورية أو المجلة)
- ✓ البحث عن الآليات والمتطلبات التي تحقق الموضوعية والشفافية في تحكيم الأبحاث العلمية بالتركيز على مختلف ضوابط ومعايير هذه العملية، وكيفية اختيار المحكمين وإعداد تقرير التحكيم
- ✓ محاولة وضع تصور مقترح نموذج إرشادي لضبط العملية استنادا على بعض النماذج الوطنية والدولية في التحكيم .

الدراسات السابقة:

دراسة نقبيل بوجمعة، وعيشة حجا (2022) بعنوان: مشاكل تحكيم البحوث العلمية في المجالات الجزائرية: دراسة تطبيقية على عينة من أعضاء هيئة التدريس الجامعي بالجامعة الجزائرية، انطلقت الدراسة من إشكالية بحثية تتمثل فيما يلي: ما هي مشاكل تحكيم البحوث العلمية في المجالات العلمية الجزائرية؟
وكانت أهداف الدراسة تتمثل فيما يلي:

- ✓ التعرف على مشاكل تحكيم البحوث العلمية في المجالات العلمية الجزائرية
 - ✓ إثراء موضوع التحكيم العلمي بنتائج الدراسة العلمية
- أما عينة الدراسة التطبيقية فهي عينة قصدية من أساتذة قسم علم النفس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة وعددهم 30 وقد جرت أطوار هذه الدراسة في الأسبوعين الأخيرين من شهر فيفري 2021.

نتائج الدراسة:

- ✓ وجود مشاكل تتعلق بغياب المعايير الواضحة والمحددة للتحكيم بدرجة عالية
- ✓ وجود مشاكل تتعلق بسير عملية التحكيم بدرجة عالية
- ✓ وجود مشاكل تتعلق بندرة المحكمين المؤهلين بدرجة عالية
- ✓ وجود مشاكل تتعلق بالتدخل في مسار التحكيم بدرجة عالية
- ✓ وجود مشاكل تتعلق بالتحيز والعدوانية من بعض المحكمين بدرجة عالية

مقترحات الدراسة:

- ✓ خضوع عملية اختيار المحكمين لآليات وضوابط وشروط
- ✓ تأسيس لجنة من الخبراء تتولى وضع المعايير اللازمة
- ✓ تنظيم حلقات عمل وندوات في مجال التحكيم العلمي لمناقشة مشكلاته وقضاياها وتطويره
- ✓ إقامة دورات تدريبية وتنظيم ورش عمل للمحكمين غير المتدربين لبناء القدرات التحكيمية
- ✓ الالتزام بتوصيات المحكمين إذا أحسن اختيارهم
- ✓ إلزام المحكم بوضوابط وأخلاقيات التحكيم.

دراسة الحاييس عبد الوهاب جودة (2013) بعنوان: التحكيم العلمي وجودة البحث في العلوم الاجتماعية بالوطن العربي، وكانت أهداف الدراسة تتمثل فيما يلي:

- ✓ محاولة تشخيص عملية التحكيم العلمي للبحوث المقدمة للنشر بالدوريات العلمية والوقوف على مستوى أبعادها
- ✓ معرفة متطلبات جودة التحكيم من قبل أطرافها: المحرر، المحكم، الباحث،
- ✓ محاولة الوصول الى نمط من التحكيم الملائم لمستوى عملية التحكيم مع التوصل الى النموذج الإرشادي لتقييم وثيقة البحث
- أما النتائج المتوصل إليها فكانت كما يلي:
- ✓ ضعف مستوى عملية التحكيم العلمي للنشر بالدوريات: كضعف مستوى حقوق المحكم الأدبية والمادية، ومستوى موضوعيتها، ونزاهتها، والمعايير المحددة لها، وطريقة المراسلات بين أطرافها،
- ✓ أهمية الارتقاء بالمعايير الأخلاقية والوجدانية لأطراف عملية التحكيم
- التوصيات المقدمة:** تتمثل في اقتراح نموذج إرشادي كدليل لتقييم وثيقة البحث.
- مدى استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:**

الاستفادة من المناهج المعتمدة في هذه الدراسات، والأدوات المستخدمة والنتائج المتوصل إليها، حيث عمل ذلك التناغم المنهجي للدراسات السابقة على إثراء الدراسة الحالية شكلا ومنهجيا ومضمونا.

قصد الإلمام بهذا الموضوع سنحاول التركيز على النقاط التالية:

1. صعوبة الدراسة في العلوم الإنسانية والاجتماعية ومناهجها
2. تقييم معايير التحكيم الحالية
3. اقتراح نموذج لتقييم المقال العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية

2. المحور الأول: صعوبة الدراسة في العلوم الإنسانية والاجتماعية ومناهجها

ما يميز البحث الأكاديمي هو اعتماده على مناهج البحث العلمي التي تتميز بدورها بالدقة والموضوعية والعقلانية والتنظيم المنطقي، والابتعاد عن العشوائية وغموض الهدف، ولكل علم مناهجه وتقنياته الخاصة به والتي تتناسب مع طبيعة أهدافه، لذا نجد المناهج الكمية والنوعية، وأخرى نظرية وعملية.

لا ننكر الاختلاف الجوهرى بين البحث العلمي في مجال العلوم التجريبية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، مما انجر عنه صعوبات وعراقيل تواجه الباحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، فإذا كانت العلوم الاجتماعية تعنى بدراسة الإنسان من الناحية الاجتماعية، وتدرس مظاهر الطبيعة بالنظر إلى علاقتها بهذا الإنسان من خلال عملية التأثير والتأثر، وعلى هذا فالإنسان هو محور وصميم موضوع العلوم الاجتماعية، بينما الظواهر والأشياء هي موضوع العلوم الطبيعية، كما أن المنهج العلمي المطبق في العلوم

الاجتماعية والإنسانية، يختلف بعض الشيء عن ذلك المطبق في العلوم الطبيعية، خاصة من حيث الدقة، وذلك بسبب الاختلاف في طبيعة المشاكل والظواهر في الميدانين.

إذا كان البحث العلمي هو دراسة مشكلة ما بقصد حلها، وفقا لقواعد علمية دقيقة أو تلك الطريقة المنظمة أو الفحص الاستفساري المنظم لاكتشاف حقائق جديدة، والتثبت من حقائق قديمة والعلاقات التي تربط فيما بينهما والقوانين التي تحكمها، لذلك يعد وسيلة وليس غاية بحد ذاته، لأن الباحث يحاول بواسطته دراسة ظاهرة أو مشكلة ما، والتعرف عليها وعلى العوامل التي أدت إلى وقوعها، ثم الخروج بنتيجة أو الوصول إلى حل أو علاج المشكلة، وذلك من خلال تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تعرض مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية والتي منها: تعقيدات الظواهر الاجتماعية والإنسانية وتغيرها، وفقدان التجانس في الظواهر الاجتماعية، والتحيزات والميولات الشخصية في دراسة هذه الظواهر، وعدم دقة المصطلحات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية، وأخيرا صعوبة الوصول إلى تعميم النتائج نتيجة صعوبة الوصول إلى قوانين واضحة وثابتة نظرا لتغير الظاهرة الاجتماعية باستمرار. كما أن النظريات المتوصل إليها في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية تبقى نسبية ولا تتسم بالدقة والصرامة العلمية التي تتميز العلوم الطبيعية، وعليه فإن هذه الصعوبات والعراقيل تؤثر لا محالة على البحث العلمي بصفة عامة والموضوعية العلمية بصفة خاصة كعدم الوصول إلى نتائج هادفة وقابلة للتعميم، وغياب الموضوعية وتغليب النزعة الذاتية والميولات الشخصية ومنها إصدار الأحكام الارتجالية والعشوائية التي لا تخدم البحث العلمي ولا تساهم في التطور العلمي والرقى الاجتماعي والاقتصادي...

2.1. مناهج البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية:

يتمثل منهج البحث في أي فرع من فروع المعرفة في الطريقة التي يتبعها العقل في دراسة موضوع ما للتوصل إلى قانون عام، كما يمكن أن نعرف المنهج بأنه فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا من أجل البحث عن حقيقة مجهولة، أو البرهنة عن صحة حقيقة معروفة، وهو مجموع الخطوات التي يتخذها العقل بهدف استخلاص المعرفة.

ولقد تكونت فكرة المنهج (Méthode) بالمعنى الاصطلاحي المتعارف عليه اليوم ابتداء من القرن السابع عشر على يد فرانسيس بيكون و"كلود برنارد" وغيرهما من العلماء الذين اهتموا بالمنهج التجريبي والمنهج الاستدلالي وأصبح معنى اصطلاح المنهج "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تقيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

أما البداية الحقيقية لتأصيل مفهوم العلوم الاجتماعية فبدأت مع بداية القرن التاسع عشر، غير أنه دار جدل كبير حول منهجية البحث أو الطريقة المتبعة لإجراء الأبحاث الاجتماعية، والهدف هو إيجاد طريقة مثالية لدراسة ذلك النوع من العلوم، والذي كان جديدا وفريدا أو لنقل دخيلا على الجانب المنهجي مقارنة بالعلوم الطبيعية والتجريبية الأخرى، فكان المنهج الاستنباطي والاستقرائي هما المسيطران على كل الأبحاث، ولم يكن ذلك هو الطريقة المثالية لدراسة العلوم الإنسانية أو الاجتماعية، لذا كان من الضروري التحرر من فكرة الأرقام النمطية لدراسة ذلك، كون العلوم الاجتماعية والإنسانية لها طبيعة وسلوكيات منفصلة عن العلوم الطبيعية (بدر، 1996،

ص 34)

تختلف مناهج البحث التي يستخدمها علماء الاجتماع عن بعضها، ويعتمد نوعها على الباحث وطبيعة البحث والإمكانات المتوفرة وغيرها من العوامل، ومن أشهر المناهج المستخدمة؛ المنهج التاريخي والمقارن والتجريبي والمنهج الوصفي، هذا الأخير الذي تقتصر

النتائج فيه على الوصف، أو قد تتعدى لتصل إلى التحليل والتفسير، وهناك من يرى بأن المنهج الوصفي هو الأساس في الأبحاث الاجتماعية، فعن طريقه يستطيع الباحث أن يوصف المشكلة بشكل دقيق، كالتعرف على العلاقات الممكنة بين متغيرات الدراسة، ومعرفة الثقافات والعادات والتقاليد وكيف تطورت، والتنبؤ بسلوكيات الأفراد في المستقبل... و قد يتضمن المنهج الوصفي الحلول مع إمكانية اختبارها،

كثرة المشكلات ذات الصلة بالسلوك الإنساني هي التي زادت من حجم البحوث في المجال الاجتماعي والإنساني والسبب يكمن في تطور حياة الإنسان وزيادة مشاكله الاجتماعي، مما نتج عنها ظهور آفات اجتماعية يتطلب البحث فيها قصد علاجها أو الحد من خطورتها وانتشارها، وذلك من خلال منهجية معينة تتوافق مع طبيعة وحجم المشكلة موضوع الدراسة، فماذا نقصد بمنهجية البحث في العلوم الإنسانية؟

منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية هي ذلك الأسلوب العلمي المتبع لاستكشاف ودراسة الإشكاليات ذات الصبغة الاجتماعية، وهي تختلف بطبيعة الحال عن تلك الطريقة أو الأسلوب المتبع في العلوم التطبيقية والطبيعية من حيث المنهج وأدوات الدراسة المستخدمة وأسلوب صياغة الفروض العلمية وغيرها. (<https://www.noor-book.com/tag/> معلومة)

وقصد الوصول إلى نتائج نهائية تمثل حلول للمشكلة موضوع الدراسة، هناك العديد من الخطوات المنهجية الخاصة بالبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية تتمثل في اختيار أو تحديد الإشكالية التي يجب أن تكون ضمن ميولات واهتمامات واختصاصات الباحث، ويمكن للباحث هنا اللجوء إلى المصادر التي تساعده في هذا الاختيار أو التحديد ومن أبرزها الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع محل الدراسة والبيئة أو المجتمع المحيط بموضوع الدراسة وإشكاليته، وقد يبدع الباحث في تحديد إشكاليته من خلال إبداعه الذهني، ثم تأتي باقي الخطوات المتعارف عليها في هذا المجال لتحديد العنوان بدقة في الزمكان ويكون على الأقل يشمل المتغير المستقل أو الرئيسي في الإشكالية، ثم تلي المقدمة التي يوضح فيها الباحث الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة والأسباب الذاتية والموضوعية لاختيار الموضوع، ثم الفرضيات العلمية والمنهج المتبع وفي نهاية الدراسة تدرج التوصيات والاقتراحات المقدمة بناء على النتائج المتوصل إليها..

فالبحث الذي يهدف إلى الكشف عن الحقيقة يقتضي جمع المعلومات والبيانات والحقائق التي تساعد الإنسان على معرفة جوهر القضية، وهذا النوع من البحوث يستعمل بصفة خاصة في معالجة المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، فالباحث هنا ليس ملزماً بالوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وإنما هو مطالب فقط بالتأكد من صحة الحقائق ودقة المعلومات وتحليلها بأسلوب علمي منطقي.

أما النوع الثاني من البحوث فهو البحث الذي يطلق عليه اسم التفسير النقدي، وهذا النوع مكمل للنوع الأول، فإن الهدف الرئيسي في هذا النوع هو الوصول إلى نتيجة معينة عن طريق استعمال المنطق والأفكار المتجمعة عند الباحث الذي يسعى لإبراز وتوضيح نقاط القوة ونقاط الضعف في أية قضية وإبراز الطريقة المثلى لحل المشكلة وإيجاد بدائل لهذه الحلول.

وآخر بحث من البحوث العلمية هو البحث الكامل والذي يجمع بين النوعين السابقين أي الكشف عن الحقيقة والتفسير النقدي

معا.

يستخدم الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية المنهج العام للبحث العلمي ولكنه يجد نفسه ملزماً إلى الالتجاء إلى التجريد L'Abstraction، إذ يلعب التجريد في مجال البحث الخاص بالظواهر الإنسانية عموماً الدور الذي تلعبه التجربة في البحث المتعلق بالظواهر الطبيعية.

وتتلخص عملية التجريد في خطوتين هما:

الأولى: من "التصورات الذهنية للملموس" إلى المجرد.

الثانية: من المجرد إلى "الملموس بعد إعادة تصوره في الذهن". (دويدار، 2008، ص 81)

يقوم التجريد في العلوم الإنسانية والاجتماعية على أساس الملاحظة، المقارنة، وتحليل العملية موضوع البحث، ويكون التحليل باستثناء كل ما هو طارئ أو عرضي، والتركيز على الظواهر التي يتجدد حدوثها في ظروف معينة على الدوام، أو التي تعيد نفسها دائماً، كما يتم التجريد أيضاً بفصل العناصر والعلاقات المتشابهة والمختلفة فصلاً مدققاً لتقرير ما هو خاص منها بالظروف المعينة، حيث أن التحليل يتكون من التفريق بين ما هو أكثر عموماً وأقل عموماً أو بين ما هو جوهري وما هو طارئ.

والتجريد صفة من صفات العلم الاجتماعي الذي يدرس سلوك الإنسان في شتى نواحيه يستعمل الطريقة الاستنباطية والطريقة الاستقرائية كطرق للبحث، تكمل إحداهما الأخرى.

فلاستنباط Déduction أو التحليل النظري هو طريقة بناء النماذج حيث نبدأ من مجموعة معينة من الفروض ثم نقوم بالتعليل بطريقة منطقية لنصل إلى تعميم النتائج، وفي هذا التحليل نقوم بعزل كل المتغيرات المتعلقة بالظاهرة المراد دراستها إلا متغير واحد، أي نحاول إيجاد علاقة بين متغيرين اثنين مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة. (بن حمود، 2006، ص 14)

والهدف من هذه الخطوة الأولى، هي عزل ما هو جوهري في موضوع المعرفة معبرا عنه بالتصوير الذهني وذلك من أجل التجريد من كل ما هو ثانوي في موضوع المعرفة، عملية العزل هذه تتم في مخيلة الباحث عن طريق تصوره لموضوع المعرفة وكأنه تخلص من كل المتغيرات إلا من جوهر الموضوع - جوهر الظاهرة موضوع البحث - من أجل القيام بتحليلها للتعرف على طبيعتها، واستخلاص أفكار خاصة بها (دويدار، ص 82). فالاستنباط يتمثل في مجموعة عمليات ذهنية تدور جميعها في العقل بعيدة عن الواقع، وبالتالي فإنه يحاول إثبات أن ما يصدقه على الكل يصدق على الجزء أيضاً من خلال إثبات أن الجزء يقع ضمن الكل. (بوحوش، الذنبيات، 1995، ص 138)

أما عملية الاستقراء Induction أو الدراسة التطبيقية فتتمثل في مشاهدة وتحليل حقائق معينة أو بيانات إحصائية للوصول إلى التعميمات أو مبادئ تطبيقية، وفي هذه العملية رجوع تدريجي نحو الملموس حيث ندخل في الاعتبار تدريجياً العناصر التي تم التجريد منها في عملية الاستنباط، وهنا تصبح لدينا أفكار تمثل المعرفة العلمية الناتجة عن هذا الاستقراء وهي أفكار نظرية أي معرفة علمية .

فالاستقراء هي استدلال يسير من الخاص إلى العام، ويقوم على التحليل والتركيب في نفس الوقت، ولا ينصب التحليل والتركيب على الوقائع فحسب وإنما يمتد إلى التصورات أيضاً، لأن التصورات تكمل عملية البحث في الوقائع، كما أن الوقائع لا تظهر أهميتها العلمية إلا من خلال التصورات.

والاستقراء إذن هي حركة قيادة العقل للقيام بعملية تؤدي إلى الوصول إلى قانون أو مبدأ أو قضية كلية تحكم الجزئيات التي تخضع

لإدراكنا الحسي. (بوحوش، ص 136)

إن عملية الاستقصاء السابقة والمتمثلة في العملية الاستنباطية والعملية الاستقرائية تتلخص في الخطوات التالية:

- 1- صعود من الواقع الملموس ممثلاً ببعض الظواهر الموجودة والمراد دراستها إلى المجرد (عزل الظواهر الثانوية والاعتماد على الظواهر الجوهرية فقط).
 - 2- تحليل الصورة المجردة لموضوع الدراسة أو الظاهرة المراد دراستها واستخلاص الأفكار النظرية منه.
 - 3- نزول تدريجي من المجرد نحو الملموس، بإدخال العناصر التي تم عزلها في الخطوة الأولى.
 - 4- الوصول إلى الملموس مرة أخرى، باستنتاج أفكار ملموسة تكون المعرفة العلمية (دويدار، ص 83).
- وباختصار يتكون منهج دراسة العلوم الإنسانية من ثلاث فئات متعاقبة من إجراءات البحث و هي: التجريد والتجسيد المتتالي واختبار الصدق. وينحصر التجريد في عزل العناصر الجوهرية (أي العناصر التي تتكرر باستمرار في ظروف معلومة) التي تتضمنها العملية موضوع الدراسة و العلاقات المستمرة بينها، و هذا التجريد يقرر أهم العناصر والقوانين في الظاهرة. أما التجسيد المتتالي للنتيجة التي أفضى إليها التجريد، فينحصر في أننا نأخذ في الاعتبار العناصر المفصلة بصورة متزايدة من العملية والعلاقات بينها، و يتم هذا بإدخال تلك العناصر و العلاقات التي تتكرر إلا في ظروف أكثر خصوصية، أو بعبارة أخرى العناصر و العلاقات الأقل جوهرية. و أخيراً ينحصر اختبار الصدق في مواجهة النتائج التي يسفر عنها التجسيد المتتالي للعملية (لانج، 1966، ص 111)
- ويلعب التجريد في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية دوراً هاماً، ذلك أن الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية معقدة جداً فهي طائفة من أفعال على درجة عالية من التنوع و التباين يكرها عدد كبير من الناس الذين يمارسون مختلف النشاطات في أحوال و ظروف متفاوتة. هذه النشاطات البشرية المترابطة فيما بينها و المتكررة، لا سبيل إلى إزاحة الستار عنها إلا بطريق التجريد (لانج، ص 121)

3 المحور الثاني: تقييم معايير التحكيم الحالية

3.1. ضوابط التحكيم: صفة المحكم أو الخبير،

ليس كل من يحمل شهادة جامعية ولديه رتبة يمكن أن يكون محكماً أو خبيراً، فالأمر أعقد من ذلك بكثير، فانتقاء واختيار المحكمين يجب أن تخضع لمعايير دقيقة جداً منها الاختصاص الدقيق والاهتمام العلمي والنشر والتأليف وأن يكون واسع الاطلاع في اختصاصه، استقلال شخصيته وعدم تسليمه بكل ما يقرأ، مع امتلاكه لنظرة منهجية متكاملة للمقال محل التحكيم مع التباين والفرق الجوهرية بين المقالات النظرية والمقالات التي تدرس حالة ميدانية وغيرها، وهذه المعايير يجب أن تفرض من طرف رئيس التحرير عند تقديم المحكم لسيرته الذاتية...

3.2 المقصود بالتحكيم: إخضاع عمل علمي للتقييم والفحص من قبل خبراء ومتخصصين في المجال، لذا فهو طريقة منهجية للنظر في مصداقية بحث ما وملاءمة النتائج المترتبة عليه، وقد عرفت شركة Elsevier للنشر والتوزيع التحكيم بأنه عملية إشراك الخبراء في قراءة الأبحاث الجديدة والتعليق عليها من أجل التحقق من صحتها (اليمن، 2017، ص 11)

يقصد بعملية التحكيم توظيف المنهج العلمي في تقييم وفحص البحوث قبل نشرها وتداولها في الأوساط العلمية والأكاديمية من طرف خبراء مستقلين متخصصين في مجال معرفي معين، وذلك من خلال إبراز نقاط القوة والضعف فيها، بكل أمانة علمية وبموضوعية بعيداً عن المؤثرات الأخرى، هذا يعني أن التحكيم العلمي هو عمل تحكّمه ضوابط وأخلاق قبل أن يقوم على مجموعة من الأسس والمعايير والمبادئ العلمية (الريش، 2007)

3.3 اختيار المحكمين:

أقرت القمة العالمية المنعقدة في فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية حول موضوع التحكيم العلمي سنة 2012 بحضور مؤسسات دولية مختصة في تمويل البحث العلمي وممثلي مجالس الأبحاث العلمية من مختلف القارات والهيئات من 50 دولة في العالم بيان دولي حول التحكيم العلمي أطلق عليه: بيان المبادئ الخاصة بالتحكيم العلمي، جاء فيه : انه يجب أن يكون لدى محكمي الأبحاث العلمية المعرفة والخبرة المناسبة سواء على مستوى الإلمام بمجال الأبحاث المقترحة وبالمنهجية المتبعة، كما يجب أن تبنى عملية اختيار المحكمين على مجموعة من المعايير الأخرى (وثيقة البيان 2012، 02) منها الشفافية، الموضوعية، الملاءمة، السرية، الأمانة، واعتبارات أخلاقية أخرى كالنزاهة والعدالة... (فراج، 2009)

إن سوء اختيار المحكمين، أو اختيارهم على أسس غير موضوعية ولا علمية تتسم بالمزاجية واللاموضوعية والتحيز واللاعادلة أفرزت لنا تقاريرهم التحكيمية في النهاية وجود:

➤ مقالات مشهورة تم نشرها لكنها لم تمر بعملية التحكيم

➤ مقالات مشهورة تم نشرها ومرت بعملية التحكيم واكتشف بعد ذلك انه تمت سرقتها من دراسات مؤلفين آخرين

➤ هناك مقالات مشهورة تم رفض نشرها في البداية وأصبحت بعد ذلك أهم الأعمال الأساسية في مجال تخصصها

➤ هناك مقالات تم رفض نشرها فقام المحكم بسرقة مضمونها أو نتائجها...

سنقدم عرضاً لبعض النماذج التحكيمية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية لبعض الهيئات البحثية وبعض الجامعات في الدول العربية، أما في الجزائر فقد تم توحيدها من خلال نموذج الأرضية ASJP منذ 2018، وعليه فلا داعي لذكر النماذج السابقة التي أصبحت من الماضي، بل سنقوم بنقد النموذج الحالي.

المجلة العربية للإدارة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية**معايير التقييم:**

- قيمة البحث ومدى أصالته، والإسهام الذي يقدمه، علمياً وتطبيقياً
- منهج وأسلوب البحث
- نتائج البحث
- الأمانة العلمية وأعراف التوثيق البيبليوغرافي
- سلامة اللغة وأسلوب العرض المتبع
- تتدرج قرارات هيئة التحرير بشأن البحث المقدم تحت واحد من البدائل التالية:
- قبول غير مشروط للنشر
- قبول مبدئي للنشر مشروط بإجراء تعديلات شكلية أو موضوعية
- طلب إجراء تعديلات جوهرية مع إعادة التقدم بالبحث أو الدراسة
- رفض النشر لأسباب شكلية وموضوعية

مجلة اتحاد الجامعات العربية: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية:

- مقدمة أو خلفية موضوع البحث وأدبياته ومسوغاته وأهميته
- مشكلة البحث وتحديد عناصرها وربطها بالمقدمة

- منهجية البحث مناسبة لطبيعة المشكلة البحثية وتتضمن الإجراءات والبيانات الكمية أو النوعية التي مكنت الباحث من معالجة المشكلة البحثية ضمن محددات وافتراضات بحثية واضحة
- نتائج البحث ومناقشتها مناقشة علمية مبنية على إطار فكري متين يعكس تفاعل الباحث مع موضوع البحث من خلال ما توصل إليه الباحث من استنتاجات وتوصيات مستندة الى تلك النتائج

المجلة الأردنية لإدارة الأعمال: الجامعة الأردنية

الرقم	معايير التقييم	20%	40%	60%	80%	100 %
1	مدى معاصرة البحث للمعلومات الحديثة في موضوعه من حيث الكفاية والحداثة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
2	مدى إضافة البحث للمعرفة العلمية	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
3	مدى نجاح المؤلف في عرض بحثه بطريقة متكاملة وسليمة وواضحة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
4	مدى الحاجة للمعلومات الواردة في البحث	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
5	مدى خلو البحث من الأخطاء العلمية أو اللغوية	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
6	مدى انسجام مواضيع البحث	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
7	هل يستقطب البحث قاعدة واسعة من المهتمين في مجال تخصصه؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
8	مدى استخدام الرسومات والأشكال التوضيحية (إن وجدت)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
9	هل يؤدي البحث الغرض الذي كتب من أجله؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

مجلة جامعة جازان: المملكة العربية السعودية

معايير التقييم	نعم	لا
1 هل هذا العمل جديد وأصيل؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
2 هل ينطبق عنوان البحث على المضمون؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
3 مدى كفاية الموجز وهل يحقق عرضاً مختصراً للبحث إذا ما قرئ بمفرده؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
4 هل أهداف البحث واضحة وهل التزم الباحث بها؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
5 هل تصميم البحث مناسب للأهداف؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
6 التحليل الإحصائي المتبع سليماً (إن وجد)؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

7	هل عرضت النتائج بوضوح ونوقشت بطريقة علمية صحيحة؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
8	هل الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث مدعومة بالأرقام؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
9	هل يتفق حجم البحث مع محتواه؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
10	هل الجداول والصور جميعا لازمة؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
11	هل هناك تكرار في عرض النتائج؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
12	هل قائمة المراجع مناسبة وحديثة ومعروضة حسب قواعد النشر للمجلة؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
13	هل لك أن تقترح أي تغييرات أو إضافات أو حذف (كلمة أو عبارات) بما يرفع من قيمة الورقة العلمية؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
14	هل هناك ملاحظات أخرى؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

القرار الهائي:

- الورقة العلمية صالحة للنشر في صورتها الحالية
- الورقة العلمية صالحة للنشر بعد إجراء تعديلات طفيفة
- الورقة العلمية صالحة للنشر بعد التعديل وإعادةها للتحكيم
- الورقة العلمية صالحة للنشر بعد تعديلها في صورة بحث مختصر
- الورقة العلمية غير صالحة للنشر
- توضيحات أخرى

من خلال التمعن في هذه النماذج وعلى اختلافها نستشف أنه لا يوجد نموذج واحد متفق عليه أو حتى معايير دولية محل إجماع، كما أن هذه المعايير تدور في أغلبها حول التقدير الشخصي للمحكم أو الخبير وهي كيفية ونوعية وليست كمية، تلك الصفة التي تتميز بها المقالات والدراسات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهو ما يزيد من صعوبة التقييم في هذا المجال، فالمعايير التي تبحث عن المدى (المجلة الأردنية لإدارة الأعمال) في العلوم الإنسانية والاجتماعية وهي دراسات كيفية يصعب تحديد مداها لأنها غير خاضعة لمقاييس كمية... بالقابل نجد اغلب المعايير الدولية تدور حول: أصالة الدراسة، والسلامة والموثوقية، والأمانة العلمية، ومصداقية النتائج.

4.3. معايير التحكيم الخاصة بـ ASJP:

تتمثل معايير التحكيم الحالية والتي يعتمد عليها المحكم في إصدار قراره بشأن المقال في التوصيات ونوعية المساهمة وحدثة المعومات في المقال وإلمام المراجع بموضوع المقال وجديد المقال ونوعية الكتابة وفي الأخير الملاحظات بالنسبة للمؤلف و ملاحظات خاصة لرئيس التحرير.

فبخصوص التوصيات تندرج ضمنها عدة معايير منها مقبول ومقبول مع تعديلات صغيرة ومقبول مع تعديلات كبيرة وأخيرا مرفوض. أما نوعية المساهمة فتشير المعايير إلى مساهمة نظرية، متوازنة بين النظري والتطبيقي أم مساهمة تطبيقية، وبشأن حداثة المعلومات في المقال

ف تقييم من خلال معلومات جديدة أو تأكيد المعارف الحالية، أما إلمام المراجع بموضوع المقال فتشير المعايير إلى متوسط أو جيد، وبالنسبة لجديد المقال فجاءت كما يلي: تختلف تماما أو كليا عن باقي المساهمات الأخرى، أو تختلف قليلا عن باقي المساهمات الأخرى، أو متطابقة تماما أو إلى حد كبير مع المساهمات الأخرى، وفي الأخير معيار لا أعرف؟؟

أما نوعية الكتابة فالمقصود منها هو تقييم جودة أسلوب اللغة والكتابة وهي متدرجة من 1 إلى 4، فعلامة واحد مثلا غير مقبول وعلامة أربعة ينشر المقال كما هو. وفي آخر معايير التقييم تم إدراج ملاحظات بالنسبة للمؤلف وأخرى خاصة بالنسبة لرئيس التحرير. هذه المعايير لا يمكن أن يقيم بها المقال العلمي بشكل صحيح وعلمي ومنطقي ونعتبرها عموميات فقط أخذت الجانب الشكلي دون الاهتمام بالجانب المنهجي والمعرفي، بل هي معايير وصفية للمقال فقط وليس تقييمية لمحتوى المقال العلمي، كما تدرجها غير منطقي فنجد في بداية المعايير المقال مقبول أو غير مقبول، والمنطقي أن هذه العبارة تأتي في آخر المعايير حيث نصل إلى اتخاذ القرار النهائي بشأن قبول المقال من عدمه بناء على العديد من المعايير السابقة، والتي سنقدم تصورها بشأنها. وعليه سنحاول اقتراح معايير تقييمية بديلة نعتقد أنها كفيلة بتقييم المقال من جميع جوانبه، الشكلية والمنهجية والمعرفية، وتساعد وتسهل من مهام المحكم بشكل كبير كما أن قراره في النهاية يكون أقرب إلى الرشادة العلمية. (النموذج في آخر المقال)

4. المحور الثالث: اقتراح نموذج لتقييم المقال العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية

في البداية يجب التنبيه أن المقال العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية يمكن أن يكون دراسة نظرية أو المزج بين النظري والتطبيقي أو مقال تطبيقي، و يمكن تقييمه من خلال عناصره وهي العنوان، الملخص، المقدمة، الإشكالية، الفرضيات، الأهداف والأهمية، المنهجية، الخطة. المضمون والخاتمة.

4.1: فالتعنوان يجب أن يتضمن على الأقل متغيرين، المستقل والتابع، ويمكن إدراج متغيرات وسيطة، كما يفضل أن يكون عنوان المقال محددًا في الزمكان.

4.2: الملخص وتدرج فيه أهمية الموضوع محل الدراسة والأهداف التي نسعى لتحقيقها وما هي النتائج المتوصل إليها، مع وضع بعض الكلمات المفتاحية.

4.3: مقدمة المقال هي فاتحته وهي بمثابة الباب الذي نفتحته على البيت لنرى ما بداخله، وعليه فيجب أن تدرج في المقدمة عموميات حول الموضوع انطلاقًا من العام إلى الخاص ومن الكل إلى الجزء مع الإشارة إلى العناصر التي يجب أن تتضمنها المقدمة وهي:

4.4: أهمية الموضوع العلمية والعملية، بحيث ذكر الأهمية العلمية والعملية بالنسبة للباحث أو بالنسبة للمؤسسة أو البلد أو بالنسبة للإضافة العلمية والرصيد المعرفي الإنساني وغيرها

4.5: أهداف الموضوع أو الدراسة: لا يمكن أن نبحت في موضوع وليس لدينا أهداف نسعى لتحقيقها، ويجب أن تكون هذه الأهداف منطقية وواقعية وقابلة للتحقيق وكلما تم اختصار الأهداف كلما تمكنا من تحقيقها

4.6: إشكالية الموضوع أو الدراسة: لإعطاء الطابع العلمي للمقال علينا طرح إشكالية بحثية تتضمن العلاقة الممكنة على شكل استفهام بين متغيري الدراسة، والبحث في الأثر والانعكاس بالنسبة للمتغيرين وغيرها...

الفرضيات: نخبذ في المقال العلمي صياغة فرضية أو فرضيتين تماشيا مع الطابع المنهجي للمقال العلمي والفرضية كما هو معلوم هي إجابة أو حل مبدئي للمشكلة محل الدراسة يمكن نفيها أو إثباتها، إلغائها أو اعتمادها في نهاية الدراسة بناء على النتائج المتوصل إليها،

4.7: منهج الدراسة، فمن الأحسن الإشارة إلى المناهج والمقاربات والمداخل المستعملة في الدراسة بدقة، وتحديد مجال الاستعمال، والابتعاد عن إدراج المناهج للزينة فقط؟

4.8: خطة المقال: لا يمكن دراسة موضوع ما والاكتفاء بتقديم تعاريف ومصطلحات متناثرة وغير مرتبطة ببعضها البعض، فالمقال العلمي يجب أن يحتوي على خطة علمية ومنهجية متسلسلة العناصر ومترابطة الأفكار، تشمل مكونات العنوان وتدرس العلاقة بينها، فمثلا تكون الخطة من ثلاث فصول أو محاور أو مباحث، بحيث ندرس في الفصل الأول، والذي ينقسم بدورها الى ثلاثة مطالب، المتغير الأول كمطلب أول والمطلب الثاني للمتغير الثاني وندرس العلاقة والأثر بين المتغيرين في المطلب الثالث، هذا الفصل نعتبره نظري معياري (ما يجب أن يكون) حيث نعود إليه في باقي الدراسة خاصة في الدراسات النظرية . التطبيقية وذلك باستعمال المقارنة المرجعية للتأكد من نتائج دراستنا وتقييمها أو لتصويب الخلل وتقديم الحلول والبدائل على ضوءها.

الفصل الثاني من الأفضل أن يكون دراسة ميدانية أي معرفة واقع العلاقة الممكنة بين المتغيرين، الفصل الثالث هو عبارة عن تقديم إجابات وحلول وبدائل للمشكلة محل الدراسة وذلك باستعمال المقارنة المرجعية، أي مقارنة نتائج الدراسة، الواقع، (ما هو كائن)، مع ما يجب أن يكون، ففي هذا الفصل نقدم ما يمكن أو ينبغي أن يكون وفق المعطيات البيئية والظروف المحيطة.

وعلى العموم فإن مضمون المقال يجب أن يتضمن ما يلي:

المحور الأول: الربط بين متغيرات الدراسة بالاستناد الى الجانب النظري والذي يستعمل كمييار للقياس والمقارنة المرجعية المحور الثاني: دراسة الواقع من خلال محددات الدراسة ومتغيراتها والعلاقة الممكنة بينها وأثرها ونتائجها المحور الثالث: تحديد التطابق أو التنافر، أوجه الاختلاف والتشابه بين النظري والواقع باستعمال المقارنة المرجعية، ومن تم تقديم الحلول والنقائص والبدائل والإضافات والاقتراحات .

9.4: الخاتمة: تقدم فيها جملة النتائج المتوصل إليها وعلاقتها بالفرضيات وما هي الاقتراحات والتوصيات المناسبة كما يمكن أن نضيف في آخر النموذج ملاحظات وتقدير المحكم بشأن نوعية وأسلوب الكتابة والأخطاء النحوية والإملائية، والصياغة، وكذا الأمانة العلمية ومدى احترام طريقة الاقتباس والتهميش والإحالات وغيرها.

10.4: أما الدراسات التطبيقية فيمكن استعمال طريقة **IMRAD** (introduction, méthodologie, résultats, analyse, discussions) في كتابة المقال العلمي والتي تشمل على ما يلي:

I: مقدمة: تتضمن المقدمة في هذا النوع من المقالات عموميات حول الموضوع، ثم هدف الدراسة، وتحديد إشكالية الدراسة، وأهمية الموضوع، ودراسة واقع متغير الدراسة، والإطار النظري، والدراسات السابقة، وحصر أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات. **M: منهجية الدراسة:** ذكر المنهج المستعمل وهو دراسة الحالة أو المسح الاجتماعي و أداة الاستبيان مع تحديد العينة ومحاور الاستبيان، وذكر أسئلة البحث، بحيث نقول مثلا تحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية: ونطرح الأسئلة، ثم فرضيات البحث. **R: نتائج الدراسة:** بحيث تقدم نتائج الدراسة كما تم الوصول إليها من خلال الاستبيان بعد تفرغها..

تحليل ومناقشة النتائج : D A وعلاقتها بالفرضيات وبعض الدراسات السابقة لمعرفة مدى التطابق والتشابه بين هذه الدراسة والدراسات السابقة وللحكم على مدى صحة الفرضيات العلمية...

خاتمة: تدرج فيها أهم النتائج المتوصل إليها، وتأكيد نتائج الدراسات السابقة.

5 الخاتمة:

في الأخير يفضل المقال العلمي أن يكون كاشفا عن العلاقة بين المتغيرات، لأن ظاهرة ما يمكن أن تكون سببا لأثر، أو أثرا لسبب، أو أثر وسبب في نفس الوقت، كذلك الكشف عن الأسباب المسؤولة عن وجود أو عن تحول أو عن اختفاء الظاهرة محل الدراسة، وبما أن البحث العلمي عموما ومن خلال المقال العلمي يسعى لتقديم حلول عملية لمشاكل واقعية، لذلك يفضل في البحث العلمي الانطلاق من الواقع الملموس، وأن يكون له سند نظري متعلق بموضوع البحث، وأن يكون موضوع البحث ينطوي على بعد إشكالي نظري أو عملي جوهري تجعله جديرا بالبحث وقابلا للبحث والتقصي، وهذا يعني حسب روبرت ميرتون ألا تكون المشكلة التي يختارها الباحث من النوع الصغير والسطحي الذي لا فائدة من وراءه، ولا من النوع الكبير المتضخم الذي يقع فوق قدرة الباحث أو الباحثين، بل أن يكون من النوع المتوسط القابل للمعالجة والبحث.

هذه التوصيات والإرشادات كفيلة بتوجيه سلوك الباحث والمحكم ورئيس التحرير في تقييم وتقويم البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وبالتالي الرقي بمجتمعاتنا نحو التقدم والتطور من خلال إيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية التي نعاني منها، وهذا بطريقة وبأسلوب علمي منطقي وخاصة أخلاقي.

الجدول رقم 1:

تصور مقترح لنموذج تقييم المقال العلمي في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجزائر

الرقم	المعيار	الاحتمالات	متوفر	غير متوفر	وزن	وزن غير المتوفر 0
1	العنوان	يشمل متغيرين ومحدد في الزمكان	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	5	
		يشمل متغيرين وغير محدد في الزمان والمكان	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	3	
		يشمل متغيرين ومحدد في المكان	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	3	
		يشمل متغير واحد ومحدد في الزمان والمكان	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	2	
2	الملخص	يشمل فقرتين تتضمن	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	5	

				الأهداف والنتائج يشمل فقرتين: أهداف دون النتائج		
	3	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>			
	1	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	عموميات فقط		
	5	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	عموميات حول الموضوع من العام إلى الخاص	المقدمة	3
	0	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	عموميات فقط دون تحديد		
	5	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	يتضمن المقال أسباب اختيار الموضوع الذاتية والموضوعية	أسباب الموضوع اختيار	4
	0	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	لا توجد أسباب اختيار الموضوع		
	5	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	هناك إشارة للدراسات السابقة	الدراسات السابقة	5
	0	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	لا توجد إشارة للدراسات السابقة		
	5	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	هناك إشارة لأهمية الموضوع العلمية والعملية	الأهمية العملية والعلمية	6
	0	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	لا توجد إشارة لأهمية الموضوع العلمية والعملية		
	5	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	توجد أهداف الدراسة	أهداف الدراسة	7

	0	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	لا توجد أهداف الدراسة		
	5	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	يتضمن المقال إشكالية وتساؤلات	الإشكالية والتساؤلات	8
	0	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	لا يتضمن المقال إشكالية وتساؤلات		
	5	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	يتضمن المقال فرضيات علمية	الفرضيات	9
	0	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	لا يتضمن المقال فرضيات علمية		
	5	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	هناك تحديد للمناهج المستخدمة	المنهجية المتبعة	10
	0	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	لا يوجد تحديد للمناهج		
	5	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	هناك تصور لخطة الدراسة	الخطة	11
	0	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	لا يوجد تصور لخطة الدراسة		
	5	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	هناك التزام في المحور الأول في دراسة العلاقة بين متغيري الدراسة	المحور الأول دراسة العلاقة بين متغيري الدراسة	12
	0	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	ليس هناك التزام، بل دراسة المتغيرات كل على حد وكأنها مواضيع مستقلة		
	5	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	هناك التزام في المحور	المحور الثاني تشخيص	13

				الثاني في دراسة وتشخيص الواقع	الواقع أو الحالة	
	0	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	ليس هناك التزام		
	5	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	هناك التزام في المحور الثالث الخاص بالمقارنة المرجعية وتقديم البدائل والحلول	المحور الثالث: مقارنة المحور الثاني مع المحور الأول وتقديم البدائل والحلول	14
	0	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	ليس هناك التزام		
	5	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	تتضمن جملة النتائج المتوصل إليها مع بعض الاقتراحات والتوصيات	الخاتمة	15
	0	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	الخاتمة عبارة عن تكرار لما ورد في المتن		
من 60 إلى 75: المقال مقبول للنشر ما بين 40 و 55 مقبول مع تعديلات أقل من 40 المقال مرفوض وغير قابل للنشر					المجموع	

قائمة المراجع:

1. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1996 .
2. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، 2008
3. سكينية بن حمود، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزائر: دار الملكية للطباعة والإعلام، 2006.

4. محمد دويدار، الاقتصاد السياسي – الأساسيات، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، 2008
5. عمار بوحوش، محمد محمود ذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
6. أوسكار لانج، الاقتصاد السياسي، (ترجمة: راشد البراوي)، القاهرة: دار المعارف 1966.
7. لطيفة برني، اليمين فالتة، (آليات تحكيم المقالات العلمية الضوابط والمعايير، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال)، جامعة بسكرة، العدد3/ جوان 2017.
8. عبد العزيز الربيش، أخلاقيات التحكيم العلمي.. أهم المشكلات وأبرز الحلول، ندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية؟ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 28، 2007/12/29.
9. عبد الرحمن فراخ، التحكيم العلمي ودوره في نظام الاتصال العلمي، الدوريات المتخصصة نموذجاً، مجلة cybrarians journal، العدد 18، مارس 2009، البوابة العربية للمكتبات والمعلومات، مصر.
10. نقبيل بوجمة، عيشة حجا، مشاكل تحكيم البحوث العلمية في الجلات الجزائرية: دراسة تطبيقية على عينة من أعضاء هيئة التدريس الجامعي بالجامعة الجزائرية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 07، العدد 06/ أكتوبر 2022 ص 330 . 342
11. الحاييس عبد الوهاب جودة، التحكيم العلمي وجودة البحث في العلوم الاجتماعية بالوطن العربي، مجلة عجمان للدراسات والبحوث، المجلد9، العدد2، ديسمبر 2013،

12. - <https://mobt3ath.com/dets.php>

13. - <https://www.noor-book.com/tag/> (معلومة)